

رشيد عفيف

rachid_aafif@yahoo.fr

GATE أكادير

قبل أكثر من عام، أطلق الملك محمد السادس، في خطاب افتتاح السنة التشريعية، الحرب على البيروقراطية وحيف الإدارة وتخلها. وكان من أهم محاور ذلك الخطاب البعد المتعلق بدور الإدارة في تحفيز الاستثمار وتذليل العقبات والغرقيل أمامه، على اعتبار أن الإدارة تعد ركنا أساسيا وعامل حاسما في تنشيط حركة الرساميل وتفعيل المبادرات الاقتصادية. وتزامن التشخيص الملكي لأعطال الإدارة مع سياق جهوي بامتياز، انطلقت فيه مجالس الجهات في صيغتها الجديدة الهادفة إلى تشجيع التنمية في مختلف المناطق ودعمها بالتصور والتمويل والرقابة. لكن كل هذه الأجهزة والأضواء الجديدة التي سلطت على الإدارة لم تفلح في صنع المعجزات وإصلاح الإدارة بين عشية وضحاها، فاستمرت هذه الأخيرة في سباتها ومفارقتها للواقع والدينامية الاقتصادية والسياسية للبلاد، بل توصل مسلسل المغريات والعجبات التي نسمعها بين الفينة والأخرى عن تدخلات الإدارة ودورها في عرقلة الاستثمارات بدل تشجيعها! ومن آخر حلقات هذا المسلسل ما تشهده عاصمة سوس العاملة، مدينة أكادير، التي تلتهب فيها الأجواء هذه الأيام وتنامي فيها دعوات القظاهر لإخراج المنطقة من حالة الركود الاقتصادي القاتل الذي تعشه؛ هذا الركود، الذي من المفترض أن تقابله الدولة ومصالحها المركزية والجهوية ببرامج تنمية وتطوير على غرار ما يجري في كثير من جهات البلاد، يشهد مزيداً من التكريس بسبب توقف كل المبادرات والمشاريع الاستثمارية التي كان آخرها مشروع «أكادير لأند» الترفيهي الذي كان سكان المنطقة يستبشرون به لخلق دينامية اقتصادية، بما قد يوفره من فرص شغل ورواج سياحي. فجأة، وبعد أن قطعت الاستعدادات للمشروع في تنفيذه المشروع مراحل التهيئة الأولية، يتم التراجع عن الترخيص للمشروع الضخم بمبررات رأى كثير من المراقبين أنها مجرد أعذار واهية ومضحكة بعد أن أكدت الوكالة الحضرية أن الأرض التي من المفترض أن يتم إنشاء المشروع فوقها زلزالية.

يأتي هذا التبرير، طبعا، بعد أن سبق لمصالح الوكالة وولاية أكادير التحمس لهذا المشروع ودعمه، بل و توفير كل الدعم لإنجازه في وقت سابق. واليوم، دون سابق إنذار، يتوقف كل شيء خوفاً من «الزلزال القادم»، علما بأن كل من درس حدا أدنى في مادة الجيولوجيا يدرك أن المدينة كلها تدخل في نطاق خط النار الذي تعرف فيه طبقات الأرض نشاطاً تكتونياً زائداً، ومن المضحك أن يتم تركيز هذا التهديد الزلزالي وفقاً لخبرات علمية مزعومة فوق رقعة أرضية لا تتعدي بضعة هكتارات!

هذه الفتوى الجيولوجية ليست سوى مبرر لاجهاض مشروع استثماري جديد يمكن أن يطور النشاط السياحي في المدينة ويساهم في تعزيز بنيات الاستثمار وتنويعها على غرار ما هو عليه الحال في الوجهة السياحية المنافسة، إلا وهي مراكش. وهذا الإجهاض أصبح سكان أكادير ينتظرون إليه كتهميش مقصود، إلى درجة أن المدينة تعيش شتاءً هذا العام على إيقاع الدعوات المتزايدة على صفحات الفايسبوك مرة إلى التظاهر وتنظيم المسيرات ومرة إلى المطالبة بزيارة ملكية، لأن الشعور العام للسكان هو أن المدينة لا تستفيد من أي من برامج التنمية الوطنية في مختلف القطاعات والتي استفادت منها أقاليم ومدن أخرى كطنجة والأقاليم الجنوبية واليوم الحسيمة والقنيطرة.

وهذا التهميش يتعارض تماماً مع المؤهلات الاقتصادية الضخمة التي تمتلكها المدينة والفرص التي يمكن أن توفرها للمستثمرين، سواء بشرياً أو جغرافياً أو عقارياً.

وإذا كانت مدينة الانبعاث قد خرجت من أنقاض دمار الزلزال الأكثر تدميراً في تاريخ المغرب، فإنها تجد اليوم أنها محاصرة ومستهدفة بتدمير كل المبادرات التي تسعى إلى تطويرها لتحول إلى قطب حقيقي مستقل اقتصادياً وتنموياً. ورغم أن نظرية المؤامرة قد تبدو مبالغ فيها نوعاً ما، فإنها تعكس إحساس الخيبة والتذمّر الذي يجتاح نفوس الأكاديريين والأكاديريات الذين لا يريدون أن يحكم على مدینتهم بأن تتحول إلى مجرد مخيم صيفي لبعض الأجانب أو المغاربة المقيمين بالخارج.

هناك، إذن، سوء فهم وانطباعات خطيرة وسلبية تغزو الأذهان و تستشرى بين السكان ينبغي للجهات المسؤولة والسلطات المركزية على الخصوص أن تتصدى لها بتمتين هذه المدينة بتصفيتها المستحق من المشاريع والأوراش الكبرى التي تأخذ اليوم جل الجهات حظها منها. وفي هذا السياق، ينبغي التحلّي بقدر من الموضوعية والتوقف عن الأحلام التي يراها البعض ضحكاً على الذقون، مثل الحديث اليوم عن مشروعقطار السريع الذي يعلم الجميع بأنه لايزال مجرد «حلم» على ورق.

